ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مقال تحليلي

التداعيات الاقتصادية للصراع المسلح في السودان

هايدي الشافعي
باحث بوحدة الدراسات الأفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُلقي الصراع المحتدم الذي اشتعل في عدة مدن سودانية بين الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو الملقب بـ"حميدتي"، يوم 15 أبريل 2023، بظلاله على الأوضاع الاقتصادية في بلد يعاني منذ سنوات من تدهور اقتصادي، ضاعفته مجموعة من الأزمات المركبة داخليًا وخارجيًا، لتمثل الاشتباكات الأخيرة أحدث حلقة من الأزمات التي أصابت اقتصاد السودان.

وتُشير التقديرات إلى أن تكلفة المعارك الدائرة تُقدّر بنحو نصف مليار دولار يوميًا، وتتضاعف هذه الخسائر مع طول أمد الصراع، كما أسفر القتال المستمر بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع عن مقتل ما لا يقل عن 604 أشخاص وإصابة ما يزيد على 5000 شخص، منذ اندلاع العنف بين الطرفين المتناحرين، وذلك وفقًا لوزارة الصحة السودانية، ويُعتقد بأن الأعداد الحقيقية أعلى بكثير.

وتتناول هذه الورقة التداعيات

المختلفة للصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع على الاقتصاد السوداني، وتتمثل أبرزها في:

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

أولًا: خسائر البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية المختلفة

على الرغم من عدم وجود بيانات رسمية حتى الآن حول حجم الخسائر التي خلّفتها الاشتباكات خلال الأسابيع الماضية، إلا أن تقديرات تفيد بتضرر البنية التحتية بشكل كبير في الخرطوم، **خاصة البنية التحتية للمياه والكهرباء والاتصالات**، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي وإمدادات المياه في أكثر من 40% من أحياء ومناطق الخرطوم، فضلًا عن الأضرار التي لحقت بالمنازل والأعمال التجارية التي تعرضت للنهب أو التدمير، حيث تُشير التقديرات إلى أن الدمار طال ما يزيد على 700 منزل و600 متجر.

وفي قطاع الصناعة، تعرضت أكثر من 400 منشأة تعمل في مجالات مختلفة، أبرزها مجال الصناعات الغذائية والدوائية والصناعات المرتبطة بقطع غيار وتجميع السيارات، للتخريب والدمار، وخرجت تمامًا عن الخدمة في الخرطوم، بسبب الفوضى المصاحبة للقتال الدائر بين الجيش وقوات الدعم السريع، مما ستكون له عواقب وخيمة على آلاف الأسر التي ستفقد مصادر رزقها. وتُشير التقديرات إلى أن حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بقطاعي الصناعة والمصارف تقدر بنحو 4 مليارات دولار؛ كما أن إصلاح التخريب الذي تعرضت له المنشآت سيحتاج إلى سنوات طويلة، وسط توقعات بأن ترتفع هذه الخسائر بشكل كبير إذا لم يتوقف القتال.

أما قطاع الصحة، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية فإن أكثر من ثلثي المستشفيات في جميع أنحاء السودان لا تعمل بسبب الهجمات المباشرة، أو احتلال أحد الأطراف المتحاربة لها، أو نفاد مخزون الأدوية. حيث أعلنت نقابة أطباء السودان أن 56 مستشفى متوقفة عن الخدمة من أصل 79 مستشفى أساسية في الخرطوم والولايات، في حين أن 23 تعمل بصورة كاملة أو جزئية، وجزء منها تقدم إسعافات أولية فقط، وهي مهددة بالإغلاق كذلك نتيجة نقص الكوادر والإمدادات الطبية والمياه والكهرباء.

بالإضافة إلى ذلك، تعرضت ست سيارات إسعاف للاعتداء من قبل القوات العسكرية المتقاتلة، وتم منع الأطقم الطبية ولم يسمح لها بالمرور لنقل المرضى وإيصال المعونات، مما يزيد من خطر الوفاة للأشخاص الذين هم في حاجة ماسة للرعاية الصحية، سواء أولئك الذين أُصيبوا أثناء الحرب، أو من يعانون من مضاعفات صحية موجودة مسبقًا، حيث تشير تقديرات منظمة الصحة أن ربع الأرواح التي فقدت على الأقل كان من الممكن إنقاذها إذا تمكنوا من الوصول إلى الخدمة الطبية في الوقت المناسب. فضلًا عن ذلك، تسبب الصراع في إتلاف أطنان من الأدوية نتيجة للانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي، ويقدر أن نصف اللقاحات قد فقدت، مما يعرض حياة ملايين الأطفال للخطر في بلد كانت معدلات التطعيم فيه آخذة في الانخفاض بالفعل. هذا إلى جانب المخاطر المحتملة من زيادة تفشي الأمراض والأوبئة في ظل تعطل إمدادات المياه، حيث يلجأ بعض الأشخاص إلى الشرب من مياه النهر من أجل البقاء على قيد الحياة.

وبالنسبة لقطاع الطاقة، فعلى الرغم من عدم وجود بيانات مؤكدة تشير إلى حجم تأثّر قطاع الطاقة وإنتاج النفط في الخرطوم منذ اندلاع الاشتباكات في 15 أبريل، تزداد المخاوف بشأن إمكانية تأثير الاشتباكات على البنية التحتية للطاقة في السودان وتدميرها أو نهبها، ففي 19 أبريل الماضي، بعد أيام قليلة من بدء الصراع، أصابت قذيفة مدفعية مستودع وقود الطائرات في مطار الخرطوم، الأمر الذي أدى إلى انفجاره واشتعال النيران فيه، وكان يحتوي على حصص وكلاء التوزيع، التي يحصلون عليها من شركات التوزيع، والتي تصل إلى نحو 750 طنًا يوميًا (5.5 آلاف برميل). فضلًا عن ادعاء قوات الدعم السريع أنها استولت على مصفاة نفط رئيسية ومحطة طاقة في السودان. بالإضافة لذلك، قد تؤدي الاشتباكات الدائرة إلى عرقلة المشروعات القائمة أو المذمع قيامها، ضمن خطة السودان لتطوير قطاع الطاقة، مما يكبّد الدولة خسائر اقتصادية كبيرة.

في غضون ذلك، مع بداية الأزمة ارتفع سعر الوقود بالسوق السوداء، ووصل سعر الغالون من الوقود إلى نحو 40 ألف جنيه سوداني (67 دولارًا)، ارتفاعًا من 2000 جنيه سوداني (3.34 دولار)، وعانت محطات الوقود من نقص شديد في الإمدادات، ومن ثم قفزت أسعار التنقل إلى مئات الدولارات لتكون بعيدة عن متناول كثيرين.

من جهة أخرى، وبينما لا ينتج السودان الكثير من النفط، حيث يقدر إنتاجه بنحو 60 ألف برميل يوميًا، إلا أن الاقتصاد السوداني يعتمد على تصدير النفط بصفته مصدرًا

رئيسيًا للدخل في البلاد، ويُعد نفط الجنوب، الذي يقدر بنحو 100 ألف برميل يوميًا، عنصرًا فاعلًا آخر في المعادلة، حيث يتم تصديره عبر خط أنابيب إلى البحر الأحمر عبر الخرطوم، بالقرب من الانفجارات والاشتباكات المسلحة المتواصلة، مقابل رسوم محددة، وبالتالي فإن أي ضرر قد يلحق بخط الأنابيب، أو أي تعطل في الإمدادات، سيتسبب في خسائر كبيرة للاقتصاد السوداني. ولن تقف هذه الخسائر عند حدود خسارة رسوم مرور صادرات نفط الجنوب، بل تتعداها لما هو أبعد، حيث إن الصراع الدائر قد يدفع دولة جنوب السودان إلى تكثيف جهودها للبحث عن بدائل للموانئ السودانية لتصدير النفط، وهو ما تسعى إليه بالفعل بعد أن عطلت احتجاجات عام 2021 في شرق السودان، صادرات النفط من جنوب السودان. وإزاء تلك التوترات المتعاقبة، صرح مسئولون في الجنوب بأنهم اشتروا أرضًا في جيبوتي لبناء محطة تصدير جديدة.

ثانيًا: تقلب سعر الصرف

عادةً ما يكون مؤشر سعر الصرف مرآة عاكسة للأزمات التي يمر بها الاقتصاد، وقد شهد سعر صرف الجنيه السوداني انهيارات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية بدءًا من الثورة عام 2019 وحتى اليوم، حيث ارتفع سعر الصرف من 45 جنيهًا سودانيًا مقابل كل دولار في أول مايو 2019، إلى نحو 600 جنيه سوداني مقابل كل دولار في فبراير2023، ولم يتغير سعر الصرف كثيرًا خلال الشهور التالية لذلك، وصولًا لمايو 2023. هذا الثبات في سعر الصرف الرسمي في الأيام الأخيرة، حتى بعد إشتعال الأوضاع، قد يرجع جزئيًا إلى تعطل البنوك، ما يُبقي الأثر الحقيقي للصراع على سعر الصرف غير واضح لحين عودة البنوك إلى العمل مرة أخرى.

تطور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار خلال الفترة من مايو 2018 وحتى مايو 2023

Source: Google Finance, United States Dollar to Sudanese pound.

وعلى الرغم من أن سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الجنيه السوداني ظلّ شبه ثابت عند مستوى 600 جنيه سوداني لكل دولار، قبل شهور من اندلاع الأزمة وحتى مرور ثلاثة أسابيع منها، إلا أن السعر في السوق السوداء لم يكن كذلك أبدًا، حيث شهدت السوق السوداء تقلبات غير معتادة، في ظل سعي المواطنين المقيمين في البلاد لتسييل الدولار لاستخدامه في الاحتياجات اليومية، خاصة مع تأخر تقاضيهم رواتبهم، وسعي البعض الآخر لتحويل مدخراتهم إلى دولارات لحفظ قيمتها، مما أثار جشع تجار العملة ودفعهم لعرض بيع الدولار بأسعار تصل إلى 700 جنيه سوداني، بينما يعرضون في شرائه أسعارًا تقل عن 300 جنيه سوداني لكل دولار.

ثالثًا: ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتراجع الأمن الغذائي

على خلفية انخفاض قيمة العملة السودانية، وشُح الوقود، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية ارتفاعًا قياسيًا، وسط ندرة في بعض المواد الغذائية، وصعوبة

الحصول على البعض الآخر نتيجة إغلاق جزء من المحال التجارية بسبب الصراع، وهو ما يفاقم مأساة السكان السودانيين. حيث قفزت أسعار السلع الأساسية خلال أيام قليلة بنسبة تتراوح بين 30% إلى 300%، وسط مخاوف كبيرة من نفاد المخزون.

على سبيل المثال، في بعض المناطق، ارتفع سعر السكر بنسبة تصل إلى 50% عما كان عليه قبل نشوء الصراع المسلح، وزيت الطعام بنسبة 45%، والخضروات بنسبة 60%، واللحوم بنسبة 30%، والطحين بنسبة 35%، وعلى الرغم من أن الزيادة في سعر الطحين ليست كبيرة، إلا أن أزمة الخبز تفاقمت في البلاد، مما يضطر السكان للاصطفاف أمام المخابز في طوابير طويلة لعدة ساعات للحصول على الخبز، يرجع ذلك إلى إغلاق العديد من المخابز أبوابها، سواء بسبب الاشتباكات، أو نفاد مخزونها من الدقيق، بينما لا تعمل المخابز الأخرى بكامل طاقتها بسبب تذبذب التيار الكهربائي.

في المقابل، يعاني السكان من أزمة سيولة نقدية بسبب إغلاق البنوك التجارية، والانقطاعات المستمرة التي تشهدها الخدمة المقدمة عن طريق تطبيق "بنكك" الذي يعتمد عليه الناس بشكل متزايد في فتح محفظة إلكترونية لدفع الفواتير، هذا إلى جانب تأخر صرف رواتب بعض الموظفين، الأمر الذي يُفاقم شعورهم بالأزمة ويجعلهم يواجهون ظروفًا معيشية قاسية تجعلهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم من السلع الأساسية.

وفي ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وانخفاض قدرة الموطنين على تحمل التكاليف، يتوقع برنامج الأغذية العالمي (الفاو) أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في السودان بمقدار 2 مليون إلى 2.5 مليون شخص على الأقل، ليبلغ إجمالي 19 مليون شخص في جميع أنحاء السودان خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة، على أن تشهد ولايات غرب دارفور وغرب كردفان والنيل الأزرق والبحر الأحمر وشمال دارفور أعلى مستوى من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يعني أن اثنين من كل خمسة سودانيين سيعانون من انعدام الأمن الغذائي بحلول أكتوبر 2023. هذا إلى جانب مئات الالآف من السودانيين الذين من المنتظر أن يحتاجوا إلى مساعدات غذائية مع دخول فصل الصيف وانتشار الفيضانات في بلد متضرر بشدة من التغيرات المناخية.

وقبل النزاع الحالي كان حوالي ثلث السودانيين، البالغ عددهم 45 مليونًا، في حاجة إلى مساعدات غذائية، بينما كان واحد من كل أربعة جائعًا، ومع ذلك كان نقص الموارد عائقًا رئيسيًا أمام إيصال المساعدات، حيث لم يتعدّ تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في السودان 14% من المستهدف.

ومع استمرار الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، تزداد الأوضاع الإنسانية سوءًا يومًا بعد يوم، في ظل ضعف التمويل، والتهديدات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني، فمنذ 15 أبريل الماضي قتل 18 عاملًا في منظمات إنسانية، وتم نهب ست شاحنات تحمل مساعدات غذائية تصل إلى 17 ألف طن من المواد الغذائية.

رابعًا: تراجع معدل النمو

تسبب الصراع الدائر بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في توقف الأنشطة الاقتصادية في ولاية الخرطوم، مركز الاشتباكات، وينذر تصاعد الأزمة بتراجع الناتج المحلي الإجمالي للسودان، بعد أن كانت توقعات صندوق النقد الدولي تُشير إلى نسبة نمو اقتصادي تصل إلى 1.2% في عام 2023، كما عدّلت وكالة "فيتش سوليوشنز" توقعاتها للنمو الاقتصادي في السودان لعام 2023، من توقع النمو بنسبة 2.5% إلى الاتجاه نحو الركود في عام 2023 وسط الحرب الأهلية، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان بنسبة 3.1% في عام 2023، بسبب الاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع شبه العسكرية.

إلى جانب هذا، من المتوقع أن تتأثر مشروعات التنمية المخطط لها في السودان بالصراع الدائر، سواء بشكل مباشر عن طريق تعطيل العمل بها، أو بشكل غير مباشر عن طريق إعادة توجيه أموال الموازنة العامة إلى القطاع العسكري على حساب القطاعات الأخرى.

خامسًا: استمرار وتمديد العقوبات الاقتصادية

أدت الأحداث الجارية في السودان إلى تعطيل المسار السياسي لحل الأزمة القائمة منذ عشرين شهرًا بين المكونين المدني والعسكري، التي تسببت بها إجراءات أكتوبر 2021، والتي أطاحت بالمكون المدني من السلطة، وكانت السبب في تعليق قروض بقيمة 2 مليار دولار أمريكي من البنك الدولي، و700 مليون دولار أمريكي من الولايات المتحدة، كما علق نادي باريس برنامجه الخاص بتخفيض الديون وإعادة هيكلتها في يونيو 2022. وكان مُنتظرًا إلغاء هذه العقوبات واستئناف الدعم الدولي للميزانية السودانية إذا سارت عملية الانتقال السياسي للسلطة بسلاسة. وعلى الرغم من أن الأزمة كانت معقدة حتى قبل حدوث الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، لكن مع التطورات الأمنية التي جرت تلاشت الآمال في حل قريب، ومن ثم ستستمر العقوبات، هذا إن لم تتضاعف، للضغط على أطراف الصراع لحل الأزمة.

سادسًا: تراجع التجارة وتدفقات النقد الأجنبي

في حين أنه من السابق لأوانه إثبات تأثير الصراعات في الخرطوم على التجارة، هناك مخاوف من أنها ستؤثر بشكل كبير على حجم صادرات السودان، وبالتالي على تدفق النقد الأجنبي إلى الاقتصاد السوداني الذي يعاني منذ سنوات، حيث أدى القتال بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، إلى إلحاق أضرار مدمرة بالممتلكات العامة والبنية التحتية، بما في ذلك الطرق والجسور والمطارات، مما أدى إلى تعليق بعض الشركات لخدمات الملاحة الجوية في المجال الجوي السوداني، وتسبب في إعاقة حركة الأشخاص والسلع، وحال بين تدفقات رأس المال الأجنبي، مع تعطيل سلاسل التوريد الإقليمية.

في سياق متصل، أفادت بعض التقارير بأن خروج مطار الخرطوم من الخدمة أفقد الخزينة السودانية نحو 5% من إجمالي الصادرات والواردات السودانية البالغة في مجملها 15 مليار دولار، وأفقد الخزينة السودانية عائدات صادرات الذهب، التي تعادل حوالي 50% من الصادرات بقيمة ملياري دولار، حيث تعتمد صادرات الذهب على الطيران، الذي بدا متوقفًا.

في الأثناء، من المرجح أن تُسفر حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الصراع إلى هروب رؤوس الأموال السودانية والأجنبية إلى خارج الخرطوم إذا استمرت الأزمة لفترة طويلة، الأمر الذي يُهدد بمزيدٍ من الانهيار الاقتصادي، وتعميق معاناة الشعب السوداني.

سابعًا: الإضرار بمُنتجي الصمغ العربي

اندلعت الاشتباكات في الخرطوم بالتزامن مع انتهاء عمليات حصاد الصمغ العربي، التي تبدأ في شهر نوفمبر وتنتهي في منتصف أبريل، حيث يقوم المنتجون في هذا التوقيت ببيع ما لديهم من صمغ، ولكن مع تفجر الصراع بات المنتجون غير قادرين على الوصول إلى الأسواق بسبب عصابات النهب التي انتشرت بكثافة، فضلًا عن أن جزءًا من المنتجين لم يتمكنوا بسبب الصراع من الذهاب إلى مزارعهم للقيام بالمرحلة النهائية من الحصاد، وهو ما سيضر بالأشجار ويضعف إنتاجها في الموسم القادم. بالإضافة لذلك، تسبب الصراع في خفض سعر الصمغ العربي بنسبة 100%، حيث انخفض من 30 ألف جنيه سوداني قبل تفجر الصراع، إلى حوالي 15 ألف جنيه، ولا أحد يرغب في الشراء خشية تطاول أمد الحرب والتعرض لخسائر مادية.

وتُشير بعض التقديرات إلى أن قطاع الصمغ العربي يستوعب حوالي 5 ملايين سوداني، لكن عدد الذين يعتمدون عليه كمصدر دخل رئيسي يصل إلى 2 مليون شخص، هؤلاء سيتضررون بشكل مباشر من آثار الحرب. وجدير بالذكر أن صادرات السودان من الصمغ العربي تصل إلى حوالي 97 مليون دولار أمريكي سنويًا، لكن عمليات التصدير إلى الخارج التي كانت تبلغ ذروة نشاطها في شهر مايو، قد توقفت تمامًا بسبب الصراع الدائر في البلاد.

ثامنًا: زيادة النزوح الداخلي

تُشير التقديرات إلى أن عدد النازحين داخليًا في السودان بسبب الاشتباكات المسلحة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في عدة مدن بأنحاء البلاد، وصل إلى ما يزيد على 700 ألف شخص، منذ 15 أبريل 2023، بحسب المنظمة الدولية للهجرة، مع توقع أن يتخطى هذا الرقم 850 ألفًا في الأيام القادمة، في حال استمرار الصراع. هذا إلى جانب ما يقدر بنحو 3.7 ملايين نازح داخلي في السودان، كانوا موجودين بالفعل قبل الاشتباكات. هذه الأعداد الضخمة تشكل ضغطًا إضافيًا على البنية التحتية للمناطق والولايات التي تعاني أصلًا من ضعف شديد في البنية التحتية، وتستعد لاستقبال موسم الفيضانات خلال الشهور القادمة، مع عشرات الالآف من النازحين الجدد، وسط نقص حاد في الموارد.

أما عن اتجاهات النزوح، فقد أوضح المتحدث باسم المنظمة الدولية للهجرة "بول ديلون"، خلال مؤتمر صحفي في مقر الأمم المتحدة بجنيف يوم الثلاثاء 9 مايو، أن النازحين ينتقلون إلى ولايات متعددة، بما في ذلك ولاية النيل الأبيض وولاية الخرطوم وولايتا جنوب وغرب دارفور، مع وجود عدة عوامل تؤثر على قراراتهم، من بينها ما إذا كانت المنطقة تشهد اشتباكات، ومدى توافر السيولة النقدية اللازمة للانتقال في ظل تعطل النظام المصرفي، فضلًا عن صعوبة الحصول على ما يكفي من الوقود للتنقل بسبب عدم توافره وارتفاع أسعاره.

ختامًا، تهدد التداعيات الناجمة عن الاشتباكات الجارية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بتعميق الأزمة الاقتصادية في السودان، وزيادة معاناة الشعب السوداني، وكلما طال أمد الصراع، سيزداد الوضع الاقتصادي والإنساني سوءًا، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر بضرورة الإسراع في حل الأزمة، ويتطلب من أطراف الصراع تغليب مصلحة الوطن على المصالح الشخصية، والعودة إلى التفاهمات السياسية، لإيقاف نزيف الاقتصاد السوداني، وعودة الاستقرار للبلاد.